



شركة اليمنت ماتيريلز تكنولوجي ام اي ش.م.م

بنود وشروط الشراء

1. المعطيات العامة

أ) في هذه الشروط يقصد بـ "القانون المعمول به" القوانين الملزمة والمراسيم والتوجيهات والقرارات الوزارية واللوائح والقواعد / الأوامر الصادرة من أي حكومة أو شبه حكومية أو وزارة أو هيئة أو هيئة قضائية أخرى تابعة لسلطنة عمان. "المشتري" يعني شركة اليمنت ماتيريلز تكنولوجي ام اي ش.م.م، عضو في مجموعة **Element Materials Technology**؛ "المورد" يعني المورد الموضح في الطلب؛ "البضائع" تعني البضائع أو المواد الأخرى المذكورة في الأمر وأي سلع أو مواد مساعدة ضرورية؛ "الخدمات" يقصد بها الخدمات المنصوص عليها في الطلب وأي خدمات إضافية ضرورية؛ "الشركة" تعني شركة اليمنت ماتيريلز تكنولوجي ام اي ش.م.م وأي من الشركات التابعة لها (بالمعنى المقصود في قانون الشركات التجارية) (المرسوم السلطاني رقم 74/4 وتعديلاته)؛ "العقد" يعني العقد (الذي يتضمن هذه الشروط والطلب) المبرم بين المشتري والمورد لبيع وشراء السلع و / أو الخدمات؛ "الطلب" يعني طلب المشتري للسلع و / أو الخدمات من المورد؛ "ضمانات المورد" تعني تلك الضمانات على النحو المبين في البنود 5 أ، 5 ب، و 5 ج.

ب) يشكل الطلب عرضاً من المشتري لشراء السلع و / أو الخدمات من المورد وفقاً لهذه الشروط. يُعتبر الطلب مقبولاً الحاليتين التاليتين ايهما تحدث أولاً :

I. إصدار المورد قبولاً خطياً للطلب؛ أو

II. أي تصرف من جانب المورد متسقاً مع تنفيذ الطلب، عند هذه المرحلة وفي أي تاريخ يتم إبرام العقد فيه.

ج) تحتوي هذه الشروط والطلب على جميع الأحكام التي اتفقت عليها الأطراف فيما يتعلق بموضوع العقد وتحل محل أي اتفاقيات أو تعهدات مكتوبة أو شفوية سابقة أو تفاهات بين الطرفين (بما في ذلك أي بنود أو شروط يحددها المورد تهدف إلى التطبيق تحت أي كتيب أو قائمة أسعار أو إقرار بالطلب أو مستند مماثل). تنطبق هذه الشروط على استبعاد أي شروط أخرى يسعى المورد إلى فرضها أو دمجها، أو التي تنطوي عليها التجارة أو العرف أو الممارسة أو مسار التعامل. أي تغيير في الطلب أو هذه الشروط لن يكون له أي تأثير ما لم يتم الاتفاق عليه صراحة خطياً من قبل المشتري. لا تؤثر هذه الشروط على حقوق المشتري القانونية وغيرها من الحقوق التشريعية.

د) العناوين في هذه الشروط هي للتيسير فقط ولن تؤثر على تفسيرها. سيتم تفسير كلمة "بما في ذلك" بحيث لا تحد من التأثير العام للكلمات التي تسبقها وحتى لا تكون أي الأمثلة المضروبة حصرية أو مقصورة على أمثلة للمسائل المعنية.

2. تسليم البضائع / توفير الخدمات

أ) يجب على المورد تسليم البضاعة و / أو استكمال تقديم الخدمات حسب تاريخ (تواريخ) الإنجاز المحدد في الطلب. إذا لم يتم تحديد أي موعد، فسيتم تسليم البضائع و / أو الانتهاء من الخدمات في غضون 28 يوماً من تاريخ الطلب أو في تاريخ لاحق قد يتفق عليه المشتري والمورد خطياً. يجب أن يكون وقت تسليم البضائع و / أو استكمال الخدمات من جوهر العقد.

ب) يتم تسليم البضائع وتقديم الخدمات إلى المشتري في المكان (الأماكن) المحددة في الطلب (أو إذا لم يكن محدداً، فسيتم في مقر المشتري الذي تم إرسال الطلب منه) وبالطريقة (الطرق) المحددة في الطلب (أو إذا لم يكن محدداً، فليكن باستخدام طريقة متفقاً مع أفضل الممارسات الصناعية المقبولة).

ج) يجب على المورد تسليم كمية البضائع المذكورة في الأمر. يجوز للمشتري، حسب تقديره، قبول تغيير في الكمية ودفع نسبة تناسبية للكمية الفعلية التي يتم تسليمها.

د) يجب أن تكون البضائع معبأة تعبئاً جيداً وتُخزن أثناء النقل حتى تصل إلى وجهتها في حالة جيدة. يجب أن تدرج جميع الحاويات وغيرها من العبوات في السعر وغير قابلة للإرجاع ما لم ينص على خلاف ذلك في الطلب.

هـ) يجب على المورد وعلى نفقته الخاصة الحصول على أي تراخيص أو تصاريح أو تصاريح ضرورية للتصدير / الاستيراد (بما في ذلك تصاريح العمل أو الموافقات) لتوريد وتسليم البضائع أو تقديم الخدمات.

و) يحق للمشتري أو لممثليه فحص البضاعة واختبارها وفحص توفير الخدمات، وبمنح المورد للمشتري حق في الدخول إلى مقره لهذه الأغراض بشكل لا رجعة فيه. إذا كان المشتري نتيجة لمثل هذا الفحص أو الاختبار، غير مقتنع بأن السلع أو الخدمات مطابقة للعقد، يقوم المشتري بإبلاغ المورد فيجب على المورد اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان الامتثال. لا يعني الفحص أو الاختبار أي قبول من قبل المشتري.

ز) يجوز للمشتري في أي وقت إجراء تغييرات في الكتابة تتعلق بالطلب بما في ذلك التغييرات في مواصفات البضاعة أو طريقة أداء الخدمات أو الكميات أو التعبئة أو الوقت أو مكان تسليم البضائع أو أداء الخدمات. إذا أدت هذه التغييرات إلى زيادة تكلفة، أو الوقت المطلوب، لتسليم السلع و / أو أداء الخدمات، ويجب إجراء تعديل مناسب على السعر و / أو الجدول الزمني لتسليم البضائع أو أداء الخدمات. يجب أن تتم الموافقة على أي مطالبة بالتعويض من قبل المورد من قبل المشتري خطياً قبل أن يتابع المورد هذه التغييرات.

ح) يحق للمشتري إلغاء الطلب كلياً أو جزئياً عن طريق تقديم إشعار للمورد في أي وقت قبل تسليم البضائع أو أداء الخدمات، وفي هذه الحالة يكون على المشتري وحده أن يدفع للمورد التعويض المعقول عن العمل الجاري في وقت الإلغاء، ولكن لا يشمل هذا التعويض خسارة الأرباح المتوقعة أو أي خسارة ناتجة.

3. السعر وطريقة الدفع

أ) ما لم ينص على خلاف ذلك في الطلب، فإن سعر السلع و / أو الخدمات لا يشمل ضريبة القيمة المضافة ولكن يشمل جميع الرسوم أو الأداءات أو الضرائب الأخرى، أو تكلفة التسليم، أو النقل، أو التعبئة، أو التوريد إلى المشتري، ولا تخضع لأي تعديل دون موافقة خطية مسبقة من المشتري.

ب) إذا لم يكن هناك سعر محدد في الطلب، فيجب أن يتم الاتفاق على السعر خطياً مع المشتري قبل أن يتم التعامل مع الطلب من قبل المورد.

ج) لا يدفع المشتري فواتير المورد إلا إذا كانت تشمل: رقم الطلب، ومعدل ضريبة القيمة المضافة، ومقدار ضريبة القيمة المضافة، ورقم تسجيل ضريبة القيمة المضافة للمورد. ما لم ينص على خلاف ذلك في الطلب، يجب أن يكون الدفع مستحقاً من المشتري بعد ستين (60) يوماً من تاريخ الفاتورة التي يتلقاها المشتري من المورد. قد لا يصدر المورد الفاتورة للمشتري لحين تسليم البضائع إلى المشتري أو إكمال الخدمات ما لم ينص على خلاف ذلك في الطلب.

د) يجب أن يكون الدفع من قبل المشتري دون المساس بأي مطالبات أو حقوق قد يقيمها المشتري ضد المورد ولا تشكل أي اقرار من قبل المشتري بالنسبة لإيفاء المورد بالتزاماته بموجب العقد. قد يمتنع المشتري عن دفع أي مبالغ مستحقة بموجب العقد في حال وجود أي نزاع مع أو ضد المورد.

هـ) يجوز للمشتري، عن طريق إشعار خطي للمورد، أن يفرج عن أي من أو كل الأموال التي يدين بها المشتري إلى المورد مقابل السلع أو الخدمات نظير أي مبلغ مستحق من المورد لأي شركة (دون المساس بأي من التعويضات الأخرى) من المشتري فيما يتعلق بأي تقصير من قبل المورد).

4. المخاطر والملكية

أ) يجب أن تنتقل مسؤولية المحافظة على البضائع من الأخطار وملكيته إلى المشتري عند التسليم إلى المشتري (أو، إذا كان ذلك مناسباً، عند استلام البضائع من قبل ناقلات المشتري) فإذا تم نقل البضائع إلى المشتري على أنها من ضمن الخدمات، تنتقل مسؤولية المحافظة على البضائع من الأخطار وسند الملكية إلى المشتري عند إدخالها فعلياً في أو داخل المباني أو ممتلكات المشتري أو عند استكمال الخدمات (أيهما أسبق).

ب) حينما يمد المشتري المورد بمواد و / أو معدات على أساس الإصدار الحر لاستخدامها في تصنيع البضائع الموردة إلى المشتري بموجب العقد، تظل هذه المواد و / أو المعدات في جميع الأوقات في ملكية المشتري ولكن يجب أن تنتقل عهدها والمحافظة عليها إلى المورد حين استلامه لها. يجب على المورد استخدام هذه المواد و / أو المعدات فقط لغرض تصنيع البضائع بموجب العقد، ولا يُخضع مثل هذه المواد و / أو المعدات لأي مصروفات أو رسوم أو رهن أو تكاليف ويجب أن يحتفظ متى يكون ذلك عملياً بمثل هذه المواد و / أو المعدات منفصلة ومحددة بوضوح كممتلكات المشتري.

ج) يجب على المورد الاحتفاظ بكافة المواد والمعدات والأدوات والرسومات والمواصفات والبيانات التي يقدمها المشتري للمورد ("مواد المشتري") في عهدة أمانة على مسؤوليته الخاصة، والحفاظ على مواد المشتري في حالة جيدة حتى يتم إرجاعها إلى المشتري، وعدم التصرف في أو استخدام مواد المشتري إلا وفقاً لتعليمات أو تصاريح المشتري المكتوبة.

د) يجب أن تظل ملكية جميع المواد المقدمة للمورد أو فيما يتعلق بتوفير الخدمات في جميع الأوقات مع المشتري ولا يجوز للمورد ممارسة أو تأكيد أو مزاعم ممارسة أو تأكيد أي امتيازهما كانت طبيعته فيما يتعلق بهذه العناصر وستظل المورد مسؤولاً عنها حتى الانتهاء من الخدمات وإعادة التسليم إلى المشتري (عندما تعود مسؤولية تحمل المخاطر إلى المشتري)

5. الضمان والالتزامات

أ) في حالة البضائع يضمن المورد للمشتري الآتي:

i. يجب أن تتطابق البضاعة المسلمة مع جميع المواصفات و / أو الرسومات التي يقدمها المشتري للمورد، أو، إن لم تكن، فمع المواصفات القياسية للمورد وبأي وصف أو عينة.

ii. يجب أن تكون البضائع ذات جودة مرضية (وفقاً للقانون المعمول به) من حيث التصميم الجيد، والمواد والتصنيع وأن تكون مناسبة لأي غرض من الأغراض التي يبرمها المورد أو يحددها المشتري أو ما يمكن استنتاجه بشكل معقول من العقد أو التعاملات بين الطرفين ويتحمل المورد المحافظة عليها في مكان آمن على مسؤوليته الخاصة ويولي أعلى درجات الرعاية والمهارة المقبولة في العرف التجاري لجميع أغراض أو مواد المشتري الأخرى (إن وجدت) المقدمة للمورد أو فيما يتعلق بتوريد السلع.

iii. يجب أن تكون البضائع مطابقة للقوانين والمعايير واللوائح المعمول بها (ومع أي مجموعة أو كمية أو متطلبات أخرى منصوص عليها في الطلب) فيما يتعلق بتصنيع السلع وتعبئتها وتوسيمها وتخزينها ومناولتها وتسليمها ومع جميع لوائح السلامة و المواصفات البيئية، المعايير الأوروبية والبريطانية ومع أفضل معايير الصناعة المقبولة.

ب) في حالة الخدمات، يضمن المورد للمشتري ما يلي:

- i. أن تطابق الخدمات، عند الانتهاء من تقديمها إلى المشتري، المواصفات المتفق عليها، أو، إن لم تكن، فيجب أن تطابق المواصفات القياسية للمورد وبأي وصف أو عرض توضيحي، وبشكل أو بآخر تكون الأفضل من نوعها في عرف التجارة وستتال رضا المشتري.
- ii. أن تكون الخدمات مزودة بأعلى معايير الرعاية والمهارة والتصنيع المقبولة في التجارة ويجب على المورد الاحتفاظ بها في مكان آمن على مسؤوليته الخاصة وأن يوليها أعلى درجات الرعاية والمهارة المقبولة في التجارة لكافة أغراض ومواد المشتري (إن وجدت) المقدمة للمورد أو فيما يتعلق بتوفير الخدمات.
- iii. أن يعين موظفين يتمتعون بالمهارة والخبرة المناسبة لأداء المهام المسندة إليهم، وبعدد كافٍ لضمان الوفاء بالتزامات المورد وفقاً لهذا العقد.
- iv. أن يستخدم البضائع والسلع والمعايير والتقنيات ذات الجودة الأفضل ويتأكد من أن تكون المخرجات وكافة السلع والمواد التي يتم توريدها واستخدامها في الخدمات أو نقلها إلى المشتري خالية من عيوب التصنيع والتركيب والتصميم.
- v. أن يقدم الخدمات وفقاً لجميع المعايير والأنظمة و / أو المتطلبات القانونية المعمول بها، وجميع المعايير الأوروبية والبريطانية ذات الصلة، وأفضل الممارسات الصناعية المقبولة.
- vi. أن يلتزم المورد بجميع سياسات المشتري ذات الصلة (بما في ذلك اشتراطات الصحة والسلامة والسياسات المادية ونظم المعلومات والأمن عند تقديم الخدمات على أو في موقع المشتري) ومع لوائح موقع المشتري المعمول بها من وقت لآخر ومع أي متطلبات معقولة أخرى من المشتري.

ج) يضمن المورد أنه لن يقوم أو يحذف فعل أي شيء قد يؤدي إلى فقدان المشتري لأي ترخيص أو تفويض أو موافقة أو إذن يعتمد عليه لأغراض القيام بأعماله، ويقر المورد بأن المشتري قد يتعرف على معتمدا الخدمات.

د) إذا وجد المشتري أن السلع و / أو الخدمات (أو أي منها) غير مطابقة لأي من ضمانات المورد (مهما كان الإخلال طفيفاً)، يجوز للمشتري، عن طريق تقديم إشعار للمورد:

- I. رفض أي من السلع أو أي جزء منها (بما في ذلك أي من أو كل السلع التي لم تتأثر بهذا الإخفاق في الامتثال)، و / أو المطالبة برد الأموال التي دفعت بالفعل و / أو إلغاء الطلب ولتجنب الشك، سيظل هذا الحق متاحاً للمشتري حتى إذا أعاد المشتري البيع أو تعامل مع البضائع.
- II. رفض أي تسليم آخر لأي سلع أو تقديم مزيد من الخدمات (بما في ذلك بموجب عقد آخر)
- III. مطالبة المورد (من دون سداد أي مبلغ) بتصنيع البضائع أو استبدالها أو إعادة أداء الخدمات بما يرضي المشتري (في كلتا الحالتين في غضون 30 يوماً). لن يمنع أي طلب للتسليم أو الإصلاح أو الاستبدال أو إعادة الأداء المشتري من رفض السلع و / أو الخدمات إذا أخفق المورد في الامتثال أو إذا كان صنع السلعة أو الإصلاح أو إعادة الأداء غير مرضٍ. يجب أن تطابق أي سلع بديلة أو خدمات إعادة تنفيذ في جميع النواحي مع ضمانات المورد ؛ و / أو :
- IV. (إما من تلقاء نفسها أو من خلال ترتيبات مع طرف ثالث) تصنيع البضائع، أو تعديل الإصلاح أو تصحيح السلع أو إعادة تنفيذ الخدمات على نفقة المورد. يجب على المورد فوراً عند الطلب أن يعيد للمشتري تكاليفه ونفقاته مثل تصنيع البضائع أو التعديل أو الإصلاح أو التصحيح أو إعادة الأداء.

هـ) يجب المحافظة على السلع التي يدعى أنها غير مطابقة لضمانات المورد من قبل المشتري لفحصها من قبل المورد (بشرط أن يتفقد المورد البضائع في غضون 14 يوماً من إخطار المشتري له بالعييب المزعوم)، ويجب، إذا كان ذلك معقولاً عملياً، أن يتم إعادتها إلى المورد على نفقة المورد.

و) يجب على المورد التعاقد مع شركة تأمين حسنة السمعة ضد أي خسارة أو ضرر أياً كان على المشتري أو موظفي المشتري أو ممتلكات المشتري أو أي طرف ثالث، سواء كان ذلك بسبب عجز المورد (أو المقاولين من الباطن للمورد) عن تقديم الخدمات أو توريد البضائع أو بطريقة أخرى بسبب إهمال المورد (أو مقاولي الباطن) بالمبالغ الكافية لتغطية أي خسارة أو ضرر محتمل قد يقع على المشتري (أو أي مبالغ أخرى قد تحدد في الطلب). يجب على المورد تقديم دليل على هذا الغطاء للمشتري بناءً على طلب المشتري.

6. القوة القاهرة

يحق للمشتري إرجاء تاريخ التسليم أو الدفع وإلغاء الطلب و / أو خلاف ذلك إذا تم منعه أو تأخيره في تنفيذ أعماله من خلال أي ظروف خارجة عن سيطرته المعقولة (بما في حوادث القضاء والقدر، الحروب، النيران، انهيار المصنع أو الآلات، عدم توافر الوقود أو الطاقة، الفيضانات، الرياح، العواصف، الانفجارات وحالات الطوارئ الوطنية).

7. الملكية الفكرية. مطالبات الطرف الثالث

أ) جميع التصميمات والرسومات والمطبوعات والعينات والمواصفات وغيرها من المواد التي يعدها المشتري لأغراض العقد وأي من العناصر التي يعدها المورد لأغراض العقد وتمثيل أو احتواء تصاميم ملكية أو ملكية فكرية أخرى (بما في ذلك البراءات والاختراعات والدراية والأسرار التجارية والتصاميم المسجلة وحقوق النشر وحقوق قواعد البيانات والعلامات التجارية وعلامات الخدمة والشعارات وأسماء النطاقات والأسماء التجارية والأسماء التجارية وحقوق التصميم) للمشتري أو من قبل المورد وفقاً لعمولة المشتري أو مواصفات ستنقى أو تصبح ممتلكات المشتري (حسب الحالة)، وتعاد إلى

المشتري عند الانتهاء أو إنهاء العقد. يتعهد المورد، بناء على طلب المشتري، وبدون أي تكلفة على المشتري بتنفيذ أو شراء تنفيذ (حسب الحالة) مثل هذه الوثائق أو التفويض أو الإعلانات التي قد تكون مطلوبة بشكل معقول للحصول على الحق الكامل والملكية والمصالح في الحقوق المعنية في شخص المشتري.

(ب) يجب ألا يستخدم المورد أو يسمح باستخدام بآية طريقة أي علامات تجارية أو أسماء تجارية لا يوافق عليها المشتري أو يطلبها المشتري ليطبقها أو استخدامها من قبل المورد فيما يتعلق بالسلع أو الخدمات

(ج) لا يجوز للمورد القيام أو تفويض أي طرف ثالث للقيام بأي فعل من شأنه أن يبطل أو لا ينسجم مع أي حقوق ملكية فكرية للمشتري، ولا يجوز أن يحذف أو يأذن لأي طرف ثالث بأن يحذف أي عمل، من خلال حذفه، سيكون لها هذا التأثير.

8. السرية

يجب على المورد أن يحتفظ بسرية تامة بالخبرة الفنية أو التجارية أو المواصفات أو الاختراعات أو العمليات أو المبادرات أو المعلومات المتعلقة بأعمال أو شؤون أو ممتلكات المشتري أو أي من السلع أو الخدمات ذات الطبيعة السرية وقد تم الكشف عنها للمورد من قبل المشتري أو موظفيه أو وكلائه أو مقاولي الباطن، وأي معلومات سرية أخرى تتعلق بأعمال المشتري أو منتجاته أو خدماته التي قد يحصل عليها المورد (بما في ذلك أي من هذه المعلومات المشار إليها في البند 7 أ بدون موافقة خطية مسبقة من المشتري). يجب على المورد تقييد الكشف عن مثل هذه المعلومات السرية لموظفيها أو وكلائها أو مقاوليها من الباطن في حدود ولغرض الوفاء بالتزامات المورد بموجب العقد، وضمان أن هؤلاء الموظفين أو الوكلاء أو المتعاقدين من الباطن يخضعون للالتزامات السرية المقابلة لتلك التي تلزم المورد. هذه الفقرة 8 ستظل قائمة حتى بعد إنتهاء العقد.

9. حماية البيانات

لأغراض هذا البند 9، تعني "البيانات الشخصية" أي معلومات يمكن من خلالها تحديد هوية الشخص و"خرق البيانات الشخصية" يعني حادثة مؤكدة تم فيها الوصول إلى البيانات الشخصية و / أو الكشف عنها بطريقة غير مصرح بها.

(أ) يوافق المورد على عدم توفير أو إتاحة بيانات شخصية أخرى للمشتري، بخلاف معلومات الاتصال التجارية (على سبيل المثال، رقم هاتف العمل وعنوان البريد الإلكتروني والمسمى الوظيفي والهوية الشخصية للموظفين)، ما لم يتطلب الأمر خلاف ذلك لتوفير الخدمات، في هذه الحالة، تُحدد هذه البيانات الشخصية الإضافية خصيصاً مسبقاً من قبل المورد ويوافق عليها المشتري خطياً.

(ب) يجب على المورد الالتزام في جميع الأوقات بالقانون المعمول به فيما يتعلق بالبيانات الشخصية، عند ممارسة حقوقه والقيام بالتزاماته بموجب العقد، إلى الحد الذي يتم فيه التعامل مع أي بيانات شخصية من قبل المورد، يجب على المورد: (i) عدم إجراء أو نقل أو تعديل أو تغيير البيانات الشخصية أو الكشف عن البيانات الشخصية أو السماح بها لأي طرف ثالث بخلاف التعليمات الموثقة من المشتري (والتي ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك تقديم البيانات الشخصية حسب الضرورة لتوفير الخدمات وفقاً لشروط هذا العقد ووفقاً للقانون المعمول به)؛ (ii) التأكد من أن موظفيها الذين يمكنهم الوصول إلى البيانات الشخصية يخضعون للالتزامات أو تعهدات السرية المناسبة.

(ج) يجب على المورد إخطار المشتري على الفور وبدون أي تأخير لا مبرر له (وعلى أي حال في غضون 24 ساعة من علمه) بخرق البيانات الشخصية أو الظروف التي من المرجح أن تؤدي إلى خرق البيانات الشخصية، وتقديم معلومات كافية للمشتري وفي جدول زمني يسمح للمشتري باستيفاء أي التزامات للإبلاغ عن خرق البيانات الشخصية بموجب القانون المعمول به ويتخذ الخطوات التي يتم توجيهها من قبل المشتري (بشكل معقول) للمساعدة في التحقيق وتخفيف والتعامل مع خرق البيانات الشخصية.

10. مكافحة الفساد

(أ) يتعهد المورد بالالتزام بالقانون المعمول به والقوانين السارية واللوائح والقوانين المتعلقة بمكافحة الرشوة ومكافحة الفساد، بما في ذلك قانون الرشوة البريطاني لعام 2010 ("قوانين مكافحة الفساد")، ولا يجوز له فعل، أو حذف، أي تصرف من شأنه أن يؤدي إلى انتهاك المشتري لأي من قوانين مكافحة الفساد. يجب على المورد الالتزام بسياسات مكافحة الفساد الخاصة بالمشتري، والتي قد يتم إبلاغ المورد بها وتحديثها من وقت لآخر.

(ب) يجب على المورد تقديم تقرير فوري إلى المشتري عن أي طلب أو طلب للحصول على أي ميزة مالية غير مستحقة أو غيرها من المزايا غير المستحقة من أي نوع يتلقاها المورد فيما يتعلق بأداء العقد.

11. العبودية الحديثة

(أ) يجب على المورد، في أداء التزاماته بموجب العقد، ضمان أنه وكل من المتعاقدين من الباطن، الالتزام بالقانون المعمول به، والأنظمة واللوائح والإجراءات المتعلقة بمنع العبودية والاتجار بالبشر. بما في ذلك قانون العبودية الحديثة في المملكة المتحدة لعام 2015.

(ب) يجب على المورد تنفيذ إجراءات العناية الواجبة لمورديه ومقاوليه من الباطن وغيرهم من المشاركين في سلسلة التوريد الخاصة به، لضمان عدم وجود العبودية أو الاتجار بالبشر في سلسلة التوريد الخاصة به.

(ج) يجب على المورد إخطار المشتري بمجرد علمه بأي عبودية فعلية أو مشبوهة أو الاتجار بالبشر في سلسلة التوريد الخاصة به.

12. التعويض

يجب على المورد تعويض المشتري ضد أي خسائر مباشرة أو غير مباشرة أو لاحقة أو أضرار أو إجراءات أو التزامات أو مطالبات أو تكاليف أو مصاريف (بما في ذلك المصروفات القانونية على أساس كامل التعويض) والتي قد يتعرض لها أو يتكبدها المشتري نتيجة أو ناشئة عن أو فيما يتعلق بما يلي:

- I. أي سلع و / أو خدمات غير مطابقة لأي من ضمانات المورد
- II. أي سلع و / أو خدمات تكون معيبة أو غير مطابقة للقانون أو اللوائح المعمول بها
- III. أي تسليم متأخر أو غير كامل للسلع أو أداء الخدمات من قبل المورد
- IV. أي خرق آخر للعقد من قبل المورد أو أي إهمال من جانب المورد أو موظفيه أو وكلائه أو مقاوليه (سواء تسبب أو ساهم في تسبب الوفاة أو لم يتسبب في الوفاة و / أو الإصابة الشخصية)
- V. أي مطالبة مقدمة ضد المشتري فيما يتعلق بأي التزام أو خسارة أو ضرر أو تكلفة أو نفقات يتكبدها موظفو أو وكلاء المشتري من قبل أي عميل أو طرف ثالث إلى الحد الذي تسبب فيه هذه المسؤولية أو الخسارة أو الضرر أو التكلفة أو النفقات أو تتعلق أو تنشأ عن السلع و / أو الخدمات ؛ أو
- VI. أي انتهاك فعلي أو مزعوم من جانب المورد لحقوق طرف ثالث أو المشتري بموجب أي براءة اختراع أو تصميم مسجل أو حق نشر أو حق تصميم أو علامة تجارية أو علامة خدمة أو اسم تجاري أو أي حقوق ملكية فكرية أخرى.

13. الإنهاء والتعليق

أ) يجوز للمشتري إنهاء العقد فوراً أو تعليق كامل أو أي جزء معلق من الطلب بموجب إشعار خطي إلى المورد في الحالات التالية:

- I. فشل المورد في تسليم أو إرسال السلع أو بدء أو إكمال الخدمات في التاريخ أو خلال الفترة (حسب الحالة) المطلوبة بموجب البند 2 أ أو خرق أي بند آخر من العقد
- II. يتعذر على المورد سداد ديونه عند استحقاقها أو توقف (أو يهدد بتوقفه) عن مزاولة أعماله، أو الدخول في أي ترتيب أو مفاوضات مع الدائنين، أو ارتكاب أي عمل إفلاس أو إصدار أمر أو قرار نافذ المفعول للتصفية؟ أو حل، أو إذا تم تقديم التماس إلى المحكمة، أو إذا تم تعيين حارس قضائي ومدير أو مأمور التفليسة أو وصي الأملاك أو مسؤول أو يعاني من أشياء مشابهة من طرف اجنبي ؛ أو
- III. لدى المشتري أسباب معقولة للاشتباه في حدوث أمر ما في البند 13.ii أو سوف يحدث، أو أن المورد لن يقوم بتسليم البضائع أو تقديم الخدمات وفقاً للعقد

ب) يحتفظ المشتري بالحق في الظروف المنصوص عليها في الفقرة 13 أ أن يقوم بإزالة البضاعة من أي من الأماكن التي يتم فيها معالجة/ التعامل مع البضائع في أثناء التحضير للعقد وإكمال الشيء نفسه في مكان آخر أو إزالته من المبنى حيث يتم معالجته. أو التعامل مع أي من الخدمات فيما يتعلق بأي من المواد المقدمة إلى أو بالنيابة عن المورد فيما يتعلق بالخدمات. يحق للمشتري أن يحسب للمورد التكاليف التي تكبدها المشتري في الحصول على السلع و / أو الخدمات التي أتمها الآخرون، ولكن يجب عليه أن يضيف للمورد نسبة عادلة من سعر أي من الخدمات المقدمة، أو البضائع أو المواد التي تمت إزالتها أو العمل / الجاري قيد التقدم من قبل المشتري.

14. متنوع

أ) لا يخل كل حق أو تعويض مقرر للمشتري بموجب هذا العقد بأي حق أو تعويض آخر للمشتري بموجب هذا العقد أو أي عقد آخر.

ب) لا يوجد في هذا العقد ما يُنسئ أو يُعتبر بمثابة شراكة بين الطرفين

ج) لا يجوز للمورد التنازل أو تحويل أو فرض رسوم أو التعاقد من الباطن أو التعامل بأي طريقة أخرى عن جميع أو أي من حقوقه أو التزاماته بموجب العقد دون موافقة خطية مسبقة من المشتري

د) أي شرط من هذه الشروط التي تعتبرها سلطة مختصة باطلّة أو لاغية أو قابلة للإبطال أو غير قابلة للتنفيذ أو غير معقولة (كلياً أو جزئياً) تكون في حدود هذا الإبطال أو عدم الإنفاذ أو عدم معقولية سارية وتعتبر الشروط الأخرى قابلة للفصل وال فقرات الأخرى والمتبقية من هذه الشروط لن تتأثر.

ه) يجب أن تكون الإشعارات مكتوبة باللغة الإنجليزية، إلى عنوان المشتري أو عنوان المورد ويمكن تسليمها يدوياً، أو البريد الممتاز، أو الفاكس، أو عن طريق البريد الإلكتروني. في حالة تسليمها باليد، يعتبر الإشعار سارياً في أول يوم عمل بعد يوم التسليم. إذا تم تسليمه بالبريد، فسيتم تسليم الإشعار في يوم العمل الثالث بعد أن يتم دفعه مسبقاً في البريد الممتاز. إذا تم تسليمها عن طريق الفاكس أو البريد الإلكتروني، فسيتم اعتبار الإشعار في وقت الإرسال.

و) أي تقاعس أو تأخير من جانب المشتري في ممارسة أي حق أو سلطة أو معالجة لا يعد تنازلاً عنه ولن تحول أي ممارسة جزئية دون ممارسة أخرى للشيء نفسه أو لبعض الحق أو السلطة أو المعالجة. لا يقصد بأي استنتاجات قد توحى بها هذه الأحكام حرمان المشتري من أي تعويض وسيكون أي تعويض تراكمياً مضافاً إليه أي تعويض آخر.

ز) تظل أحكام هذه الشروط التي يكون لها أثر صريح أو ضمني بعد إنهاء العقد قابلة للتنفيذ بغض النظر عن الإنهاء (بما في ذلك البنود 7 و 8 و 10 و 13 ب).

ح) لا ينوي أطراف العقد أن يكون أي من شروطه ساريًا بموجب قانون المعاملات المدنية العماني (المرسوم السلطاني رقم 2013/29) من قبل أي شخص ليس طرفًا فيه. لتجنب الشك، لا يحق لأي شخص ليس طرفًا في العقد أن يكون لديه أي حقوق بموجبه أو فيما يتعلق به.

ط) يخضع العقد ويفسر وفقا لقوانين سلطنة عمان ويخضع المورد إلى الاختصاص الحصري لمحاكم سلطنة عمان.